# لماذا تواجه المؤسسات والمنشآت العمومية التونسية وضعية صعبة؟

عبّر البنك الدولي عن أسفه مؤخرا للوضعية التي آلت إليها وحدات القطاع العام في تونس من حيث تراجع ايرادات 95 منها. وقد اعتمد البنك الدولي على اصدار جديد لوحدة متابعة أنظمة الانتاجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية بتونس في تقرير يمثل - حسب البنك الدولي - حدثا هاما لأنه الأول من نوعه منذ 2007.

## انخفاض الانتاج وارتفاع التكاليف

ان ما يؤسف له عند الاطلاع على هذا التقرير تدهور وضعية المؤسسات والمنشآت العمومية خلال الفترة بين عامي 2010 و2012 (مع تحسن طفيف في عامي 2011 و2012). وفي الفترة بين عامي 2010 و 2012، تراجعت الإيرادات الإجمالية لنحو 95 مؤسسة ومنشأة عمومية بنسبة 30 بالمائة، وحققت صافي خسائر في عام 2012 يزيد على 200 مليون دينار (مقابل صافي أرباح قدره 1,1 مليار دينار في 2010). ومن أصل 95 مؤسسة ومنشأة مدرجة في التقرير، سجلت 52 خسارة صافية في 2012 على رأسها الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، وشركة نقل تونس (Transtu)، والخطوط الجوية التونسية (Tunisair)، والشركة التونسية للبنك (STB) والمجموعة الكيماوية التونسية. وبالتالي، باتت كبريات الشركات التونسية الآن تعاني من وضعية صعبة. وفي الفترة نفسها، ارتفعت نفقات الدعم التشغيلي من 2.5 مليار دينار في 2010 إلى أكثر من 6 مليارات دينار في 2012 حسب البنك الدولي الذي يضيف:

ويرجع السبب في ذلك إلى تضافر عدة عوامل منها انخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف وخاصة فاتورة الأجور (زيادة قدرها 600 مليون دينار بين 2010 و 2012). كما ارتفع عدد العاملين حاليا في المؤسسات والمنشآت العمومية إلى نحو 180 ألف شخص مقابل أقل من 120 ألفا في 2010.

يبدو إذن أن التكلفة التي تتحملها الدولة في ما يتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية آخذة في التزايد. كيف يمكننا تفسير ذلك؟

## حلقة مفرغة

ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي، يبدو أن ثمة حلقة مفرغة قد ترسخت في تونس في السنوات الأخيرة تؤدي إلى غياب الكفاءة في المؤسسات والمنشآت العمومية واستشراء ممارسات الفساد. ويظهر ذلك الوضع كيف تؤدي منظومة الحوكمة التي تقوم على أسس واهية وتتضمن حوافز سلبية في النهاية إلى سوء إدارة الموارد العمومية، مما يدفع السلطات إلى تعزيز أشكال المراقبة التي تعفي، في الوقت نفسه، مديري هذه المؤسسات والمنشآت بشكل كبير من المساءلة. وفي الواقع، لم تُطبق أية إصلاحات رئيسية في قطاع المؤسسات والمنشآت العمومية منذ تسعينيات القرن الماضي (بخلاف الحال في المغرب على سبيل المثال). وفي غياب إصلاحات عميقة للنظام برمته، فإن الوضع الحالي مرشح بقوة للاستمرار مما سينعكس سلبا على الدولة التي سيتوجب عليها توفير المزيد من الدعم المالي (في شكل إعادة رسملة أو دعم تشغيلي).

ومن حيث الاطار القانوني فإن البنك الدولي يرى أنه يعاني العديد من المشاكل رغم تعديله مرتين ويزيد على ذلك ان تكاليف هذه المؤسسات آخذة في الارتفاع نظرا لاستغلالها للشغيل «السياسي» دون موجب عملي فعلي فلا يمكن أن يتواصل تقديم دعم يرتفع إلى 6 مليارات دينار وقد حان الوقت لتنفيذ اصلاحات جذرية.

**مريم عمر**